

تقرير

إهمال الدولة يبتغي أهالي طفيل نازحين في وطنهم

الطريق (من قريبو) يكلف ما لا يقل عن أربعة مليارات ليرة، في حين أنه «يمكن إنشاء طريق دائمة بمبلغ قد يقارب 20 مليون دولار، فلماذا لا يتم إصلاح الطريق بشكل نهائي؟». والسؤال في عهدة الحريري ومجلس الوزراء الذي يلتئم غدا الأربعاء، حيث يمكن أن يطرح بند تأهيل الطريق من خارج جدول الأعمال، حتى يتسنى لأهالي طفيل العودة إلى بلدتهم، طالما أنه لا مانع أمنياً أو سياسياً من العودة، لإنهاء هذا الملف ومعاناة الأهالي.

وتجدر الإشارة إلى أن بلدة طفيل اللبنانية تقع أقصى شرقي لبنان، ولا طريق معبّدة تصلها بالقرى اللبنانية. ومنذ عشرات السنين يعيش أهلها كما لو أنهم مواطنون سوريون، لناحية استشفائهم، ومدارس أبنائهم، وخدمات الهاتف، وتجاريتهم، وتسجيل سياراتهم، واستخدامهم للعملة السورية... ومنذ ولادة الجمهورية اللبنانية، لم تعبد الدولة طريقاً إلى طفيل. وهذه ليست المرة الأولى التي تعد فيها الدولة الأهالي بإيجاد صلة وصل بينهم وبين لبنان. ففي نهاية تسعينيات القرن الماضي، ارتكبت طائرات العدو الإسرائيلي مجزرة في البلدة، فاستفادت الدولة على طفيل، ووعدت بشق طرق إليها، من دون أن يتم تنفيذ الوعد، رغم مرور نحو 20 عاماً عليه.

أمّا في عرسال، فقد انعكست أصداء المفاوضات الإيجابية، ونجاح انتقال 50 عائلة إلى عسال الورد مع قرب موعد انتقال عدد أكبر من العائلات السورية النازحة في البلدة، ارتياحاً، حيث يرى عدد من أبناء البلدة أن عودة النازحين إلى قراهم التي باتت آمنة أصبح أمراً ملحاً، ولا بد للدولة اللبنانية من أن تشارك في ذلك، ويقول أحد المصادر في البلدة إن «عرسال تختنق يوماً بعد يوم أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، وأن الألوان لتعالج مشاكلنا ونتخلص من معاناتنا اليومية». وعلمت «الأخبار» أن الجيش استكمل عملية الكشف على جزء من الجرد الأدنى لعرسال، من الجهة الجنوبية للبلدة، الأمر الذي يسمح بعودة ما يقارب 60 بستاناً إلى أصحابها. وتتمتع هذه المنطقة من محلة سرج حسان عند مدخل البلدة صعوداً إلى رأس المجر وحقاب الحياة وسهل الأرنب ووادي سويد، وصولاً حتى عقبة الجرد ورأس وادي عطا، وهي منطقة باتت آمنة ستضم إلى البلدة وتحت حماية مواقع الجيش من جهة ومواقع حزب الله من جهة ثانية.

«مختار طفيل: سنخسر هواسمنا للعام الحالي إذا تأخرت عودتنا أكثر»

ترتيباته الأمنية، وتمركزه في عدد من النقاط، ومن بينها تلة النمرود المشرفة على طفيل مباشرة، وأن الأجهزة الأمنية الأخرى على جاهزية لذلك لكن أين العوائق التي تحول دون عودة 70 إلى 80 عائلة من أهالي طفيل إلى منازلهم وأزواجهم؟ مصادر متابعة أكدت أن لا إشكالية سياسية حول العودة، بل «لوجستية». وتقول المصادر إن «الأمن العام اللبناني قام الشهر الماضي بإصلاح الطريق التي تربط طفيل ببلدة حام قدر الإمكان، باستخدام جرافة على نفقة الجهاز الخاصة»، وأن «الطريق باتت سالكة أمام السيارات الرباعية الدفع، وتحتاج إلى عمل إضافي لتصبح سالكة لجميع السيارات». بدورها، تقول مصادر وزارة الداخلية إنه لا عائق أمام العودة سوى انتهاء وزارة الأشغال من تعبيد الطريق. غير أن مصادر وزارة الأشغال تؤكد أن «إصلاح الطريق يحتاج إلى الاعتمادات اللازمة، ما يعني أن على مجلس الوزراء إقرار تلك الاعتمادات». وتقول مصادر الأشغال إن إصلاح

الازمة في عهدة الحريري ومجلس الوزراء لتأمين الاعتمادات اللازمة



أن يعود آخرون خلال أيام. إلا أن اللافت أن لا أحد يملك إجابة واضحة عن ماهية المعوقات التي تحول حتى اليوم دون عودة أهالي طفيل. مختار بلدة طفيل علي الشوم أكد لـ«الأخبار» عدم وجود جواب شاف لتساؤلنا عن أسباب عدم عودتنا إلى البلدة حتى اليوم، علماً بأننا نراجع بشكل شبه يومي مكتب وزير الداخلية والبلديات، وقيادة الجيش، والجواب دائماً مبهم وغير واضح، مع وعود بأن العودة ستكون قريبة». كما يقول. 17 عائلة لبنانية عادت من قرى حوش العرب وعسال الورد إلى منازلها ورزاقها في طفيل، منذ 17 أيار الفائت، «فيما نحن النازحون في بلدنا لن نتكمن من العودة إلى بلدنا اللبنانية، وسنخسر مواسم بساتيننا للعام الحالي إذا ما تأخرت عودتنا أكثر»، بحسب ما يشرح الشوم.

معاناة أبناء طفيل حالياً تكاد تكون أصعب، خصوصاً أنهم بنوا آمالهم على العودة إلى بلدتهم، بعيداً عن «مآسي النزوح واعتبارهم غير نازحين، وعدم توافر المساعدات الإسمية لهم في مخيمات عرسال على اعتبار أنهم لبنانيون». ليس هذا وحسب، فقد تلقوا ضمانات من الجيش وجزب الله بالعودة الآمنة مع ما يملكون من الآليات وسيارات وجرارات زراعية بلوحاتها السورية، بعد تنظيم لوائح اسمية بسائر الذين سينتقلون من عرسال إلى طفيل، ليفاجأوا لاحقاً بتوقف العملية بأكملها، و«كان أحداً تعنت برأيه ولا يريد لنا العودة»، بحسب أحد أبناء طفيل في عرسال. مفتي بعلبك - الهرمل السابق الشيخ بكر الرفاعي أكد من جهته لـ«الأخبار» أنهم ما زالوا بانتظار قرار العودة من الجيش ووزارة الداخلية، رغم إنجاز سائر الترتيبات اللازمة، مبدئياً تخوفاً من دخول ملف عودة أهالي طفيل في أتون «البازار السياسي». وشدد الرفاعي على أن التأخير في عودة اللبنانيين إلى بلدتهم «سيضع الدولة في دائرة الاتهام، لجهة عدم الاهتمام بمواطنيها، ووضعهم في آخر سلم أولوياتها لجهة إعادتهم إلى بلدتهم»، مطالباً رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بـ«إبلاء الموضوع الأهمية اللازمة والكافية، وإبعازه إلى الجهات الموجودة على الأرض بالتواصل مع أهالي طفيل وإعادتهم بأسرع وقت إلى بلدتهم ومواسمهم وأزواجهم التي فارقوها منذ 3 سنوات». وعلمت «الأخبار» أن الجيش أنهى

تفادف الوزارات المعنية الاتهامات حول سبب عدم عودة أهالي بلدة طفيل إليها، بعد أن انجلت الأسباب الأمنية والسياسية لذلك. الأمن العام أصلح الطريقة مؤقتاً، وإصلاحها بشكل جدّي ينتظر اعتمادات مالية لوزارة الأشغال من مجلس الوزراء. إهمال المقود الطويلة لأهالي طفيل لا يحفز المسؤولين اللبنانيين على حلّ أزمة نزوحهم في السنوات الماضية والتكفير عن خطايا الدولة

راحم حمية

لا أفق زمنياً حتى اليوم لعودة أبناء طفيل إلى منازلهم وأزواجهم في بلدتهم في جرود السلسلة الشرقية. كل المؤشرات تدل على ذلك. انسحب المسلحون من سينا ومزرعة درة وسهل ركوس في الأراضي السورية المحاذية لبلدة طفيل، على إثر اتفاق مضاي الريداني - كفريا الفوعة، وتوافرت الضمانات لأبناء طفيل من قبل حزب الله والجيش اللبناني، بإمكانية العودة في الأسبوع الأول من شهر أيار المنصرم. حددت الساعة الصفر لانطلاق موكب الأهالي من مدينة بعلبك، بعد إعلان رئيس الهيئة الشرعية في حزب الله الشيخ محمد يزبك إمكانية العودة إلى بلدتهم، ليعترض بعدها وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق لجهة أن وزارة الداخلية «لا تكلف بالناظر»، ومن أن «الوزارة لم تنسق أو تتعاون مع أي حزب أو جهة سياسية أو أمنية». ألغيت سائر الترتيبات، وعاد أهالي طفيل إلى انتظار القرار بموعد جديد يصدر عن الداخلية بعد لقاءهم المشنوق. إلا أن ذلك الموعد لم يأت بعد، وسط مزيج من مشاعر الضياع والقلق والاستياء من قبل أهالي طفيل لجهة «تقاعس الدولة» في إعادتهم إلى بلدتهم، في الوقت الذي عادت فيه عائلات إلى طفيل من القرى السورية. كما عادت عائلات سورية إلى عسال الورد من بلدة عرسال، وينتظر

القرار سيعود إلى جعجع والاجتماع الوزاري»، لافتة إلى أنه «لا اتصالات مع التيار الوطني الحر بشأن هذا الملف بعد». وأبلغت مصادر قواتية رفيع المستوى «الأخبار» أنه في حال «أعدت وزارة الطاقة الملف إلى مجلس الوزراء، فلن يكون هناك خلاف»، على العكس مما أكدته مصادر مطلعة عن إمكان تجدد «الاشتباك بين حاصباني وأبي خليل».

على صعيد آخر، يُعقد في القصر الجمهوري الخميس المقبل لقاء لرؤساء الكتل المشاركة في الحكومة، دعا إليه الرئيس ميشال عون. ومن المتوقع أن يُخصص اللقاء للملفي اللامركزية الإدارية ومجلس الشيوخ. وكان الوزير السابق في تيار المردة يوسف سعادة قد أعلن في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان - الأثرية» أن النائب سليمان فرنجية سيشارك في اللقاء في حال وُجّهت إليه دعوة، فيكون ذلك أول ثغرة في جدار العلاقة السيئة بين عون وفرنجية، اللذين لم يتواصلا منذ أكثر من سنة.

وأوضحت مصادر عين التينة، في هذا الإطار، أنّ عون «لم يدع إلى حوار، بل إلى جلسة لتفعيل العمل الحكومي والبرلماني، لا جدول أعمال لها». وتعود القصة إلى جلسة التصويت على القانون الانتخابي النيابية، حين «أبلغ باسيل رئيس مجلس النواب نبيه بزّي رغبة عون في اجتماع رؤساء الكتل النيابية التي شاركت في حوار عين التينة، وقد رحّب بزّي بالفكرة». وعلى مستوى العلاقة بين عون وبزّي، قالت المصادر إن «الأجواء الإيجابية ستؤدي إلى استمرار عمل المجلس النيابي خلال العقد الاستثنائي، وهناك احتمال أن تُعقد جلسة نيابية بعد الأعياد».

(الأخبار)

تقرير

«تهريبة» فصل الحنية عن الضنية: المستقبل حتمهم أول

عبد الكافي الصمد

تساؤلات كثيرة طرحت في قضاء الضنية. الضنية ولم تجد أجوبة واضحة عليها بعد، إثر ما تضمّنه قانون الانتخابات الجديد الذي اقتره مجلس النواب، يوم الجمعة الماضي، من فصله المنطقتين انتخابياً، وتوزيع مقاعد القضاء الثلاثة بين واحد للضنية واثنين للضنية، استناداً إلى التوزيع الديموغرافي وأعداد الناخبين التي ترجح كفة الثانية على الأولى.

ومع أن مقاعد القضاء الثلاثة كانت توزع عرفاً وفق المعيار نفسه، فإنه كسر مرتين: الأولى عام 1968 (عندما كان القضاء يضم نائبين فقط) لمصلحة الضنية، والثانية عام 1992 لمصلحة الحنية (بعد زيادة عدد النواب إلى ثلاثة). وهناك علامات استفهام كثيرة وُضعت لمعرفة الأسباب التي استدعت فصل المنطقتين في القانون الانتخابي (فُصلت الحنية عن الضنية في انتخابات 2000 و2005،

ومنافسوه الأبرز كمال الخير وعثمان علم الدين وسواهما، يصل إلى رقم قياسي. أما في الضنية فالأمر مختلف نسبياً؛ فختيار المستقبل خسر بفصل الحنية عن الضنية كتلة أصوات كبيرة حازها في انتخابات 2009، وهو سيد نفسه مجبراً على قسمة أصوات ناخبه في الضنية على مرشحين، هما حالياً النائبان أحمد فتفت وقاسم عبد العزيز، وهي قسمة ستحدث انقساماً داخل القلعة الزرقاء ستسمح للنائب السابق جهاد الصمد، أبرز منافسي التيار الأزرق، بتكبير فرص الفوز، من غير الاستهانة بمرشحين محتملين سوف يدعم ترشيحهم الرئيس نجيب ميقاتي والوزير السابق أشرف ريفي، فضلاً عن رئيس المكتب السياسي في الجماعة الإسلامية النائب السابق أسعد هرموش، مستغلين تراجع شعبية تيار المستقبل في الضنية مؤخراً، وتلقيه العام الماضي هزات ثقيلة في الانتخابات البلدية وانتخابات اتحاد بلديات الضنية.

سحوراً في الحنية، قبل قرابة أسبوعين، في منزل عضو المكتب السياسي لتيار المستقبل معتز زريقة، عندما أكد أمام الحضور أن مقعد الحنية «محفوظ مهما كان شكل القانون الانتخابي». غير أن بعض من أسهموا في «طبخ» القانون الانتخابي قالوا إنهم لا يعرفون كيف طرح تقسيم قضاء الحنية - الضنية، وأسباب ذلك، وأن هذا التقسيم الذي «أصر عليه البعض قد من عنوة».

تقسيم القضاء انتخابياً على هذا النحو أربك أغلب القوى السياسية والمرشحين فيه، وأجبرهم على إعادة حساباتهم، وجعلهم يفضلون عدم التعليق على القانون حالياً؛ ففي الحنية سيؤدي ذلك إلى تناحر المرشحين من أجل كسب الصوت التفضيلي لدى الناخبين الذين تناقص عددهم قرابة 8500 ناخب بعد سلخ بلدتي البداوي ووادي النحلة عنها وإحاقهما بمدينة طرابلس، ما سيجعل عدد مرشحي الأحزاب والعائلات، ومنهم نائب تيار المستقبل كاظم الخير

القضاء مقسّم بين ساحل ووسط وجرود، مثل قضاء البترون، فلم قسّموا قضاءً وتركوا آخر؛ وأيضاً فإن أي قانون يمر في مجلس النواب يعني قضاء ما فإنه يفترض أن يعرف به نوابه، فأين نواب الحنية - الضنية من هذا القانون؟ هل كانوا على معرفة مسبقة به، أم من تحتهم على حين غفلة؟

لا جواب بعد عن كل هذه الأسئلة عند معظم الأطراف المعنيين، كذلك فإنه لم يصدر أي تعليق أو موقف منهم في هذا الخصوص، بانتظار أن تتضح الصورة التي لم يوضحها وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، المعني مباشرة بالإشراف على تطبيق القانون الانتخابي العتيق، إذ أكد أنه لم يتدخل في تقسيم القضاء، ولما سأل عن الأسباب جاءه الرد أن الأمر «مرتبط بالحفاظ على مقعد الحنية، وخشية أن تسفر الانتخابات عن فوز ثلاثة مرشحين من الضنية». الحرص على مقعد الحنية كان قد لحّ إليه الرئيس سعد الحريري يوم حضوره

لكن كل منطقة ألحقت بدائرة انتخابية مختلفة، أما اليوم فهما في دائرة واحدة)، ومدى دستورية هذا الفصل في قضاء إداري واحد، ولم لم يُطبق هذا الفصل في دوائر انتخابية أخرى تضم قضاءين، مثل دائرة البقاع الغربي - راشيا ودائرة مرجعيون - حاصبيا، ودائرة بعلبك - الهرمل.

هذه التساؤلات انعكست إرباكاً لدى المواطنين في القضاء، الذين، إضافة إلى أنه لم تستوعب الغالبية العظمى منهم تفاصيل القانون، طرحوا سؤالاً أساسياً حول ما إذا كان يمكنهم منح الصوت التفضيلي لمرشحين من الحنية والضنية باعتبار المنطقتين لا تزالان قضاءً إدارياً واحداً، أم أنه بعدما قسم القانون الانتخابي المنطقتين صار الصوت التفضيلي محصوراً في كل منطقة، وهل هذا التقسيم قانوني ودستوري ويمكن الطعن فيه، أم لا؟ كذلك فإن الحنية هي المنطقة الوحيدة في لبنان التي يقتصر فيها عدد النواب على نائب واحد، وإن